

مساعد الأمين العام

مكتب منسق الشؤون الإنسانية الإقليمي للأزمة السورية

بيان السيد/ بانوس مومسيس، منسق الشؤون الإنسانية الإقليمي للأزمة السورية،

حول التقرير القطري للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في سورية ٢٠١٣ - ٢٠١٨

عمان، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨

لقد روعتني النتائج التي توصل إليها [التقرير القطري الصادر مؤخراً](#) عن الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح في سورية. يغطي التقرير ما يقرب من خمس سنوات من النزاع في سورية، ويوثق زيادة هائلة في الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال كل عام من قبل جميع أطراف النزاع الناشطين في سورية.

خلال الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيو ٢٠١٨، تحققت آلية الرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في سورية (MRM) من مقتل أو تشويه أكثر من ٧،٠٠٠ طفل جراء النزاع. وتعرضت أكثر من ٣٥٠ مدرسة وأكثر من ٣٤٠ مستشفى للهجوم - أحياناً عدة مرات؛ وتم تجنيد أكثر من ٣،٣٠٠ طفل واستخدامهم، فضلاً عن مقتل أو إصابة أو اختطاف أكثر من ٤٠٠ موظف في المجالات التعليمية والطبية والإنسانية.

هذه ليست سوى قمة جبل الجليد التي تمكنت آلية الرصد والإبلاغ في سورية من تحديدها والتحقق منها من خلال المصادر الأولية. وتعتبر الأرقام الإجمالية أعلى من ذلك بكثير.

لقد كانت الآثار الإنسانية الناجمة عن النزاع مدمرة بالنسبة للأطفال. ويُقال إن ثلثي الأطفال قد فقدوا أحد أجدادهم، أو تعرضت منازلهم للضرر، أو أُصيبوا بجروح ناتجة عن النزاع. ومن بين ٦،٢ مليون سوري نزحوا داخل البلاد، يُقدر عدد الأطفال بنحو ٢،٦ مليون.

يساورني قلق خاص إزاء التقارير المستمرة عن الهجمات على المستشفيات والمرافق الطبية أو موظفي الصحة. لقد كانت هذه الهجمات إحدى سمات النزاع وقوضت بشكل خطير القدرة على تقديم الخدمات الصحية، مما أثر بشكل غير متناسب على حياة الأطفال. وفي بعض أنحاء سورية، تعرضت نظم التعليم والصحة بأكملها للهجوم، مما حرم الأطفال من البيئة الوقائية المنقذة للحياة والمحافظة عليها.

في أي بلد آخر في العالم، من شأن هجوم واحد على مستشفى أن يثير الحقن والمطالب باتخاذ تدابير والمساءلة. أما في سورية، فقد تحققت آلية الرصد والإبلاغ من العشرات من هذه الهجمات في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨ وحدها، دون أن تلوح نهاية في الأفق.

إن التقارير التي تفيد بأن تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح - من قبل جميع الأطراف - آخذة في الزيادة، وتُعد مصدر قلق خاص. في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٨، كان واحد من كل أربعة أطفال مجندين فتى أو فتاة دون سن الخامسة عشرة - وتُعد هذه جريمة حرب ومحظورة بموجب القانون الإنساني الدولي. وقد أدى تسعة من كل عشرة أطفال مجندين أحد الأدوار القتالية: ارتدوا الزي العسكري وحملوا السلاح وتلقوا تدريباً عسكرياً.

لمزيد من المعلومات، يرجى الاتصال ب: ديفيد سوانسون، مسؤول الإعلام، مكتب أوتشا الإقليمي للأزمة السورية، عمان،

هاتف: +962791417882، [swanson@un.org](mailto:swanson@un.org)

لا تزال حماية المدنيين في النزاع المسلح تمثل محوراً مركزياً في الاستجابة الإنسانية في سورية، ويساورني قلق عميق لأن العديد من وفيات وإصابات الأطفال التي تم التحقق منها حدثت جراء الهجمات العشوائية وغير المتناسبة ضد المدنيين، بما في ذلك استخدام الأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي.

إنني أدعو جميع الأطراف إلى احترام التزاماتها تجاه الأطفال بموجب القانون الإنساني الدولي، واتفاقية حقوق الطفل وبرتوكولها الاختياري بشأن إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. كما يجب على جميع الدول الأعضاء استخدام أي نفوذ لديها لوقف الانتهاكات ضد الأطفال على نحو فعال.

إن المعاناة التي يتحملها الأطفال والموتفة في هذا التقرير غير مسبقة وغير مقبولة. ويجب على جميع أطراف النزاع وضع الأطفال قبل السياسة.